

Distr.: Limited
24 November 2008
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٤٩ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية

الدولية للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد أندريه ميتيليتسا (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.28

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٢/٤٩ أ ل ف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٢٢/٤٩ ب اء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ ب اء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة



المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣) والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٤)، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تعيد أيضا تأكيد دورها المتمثل في تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم تعوق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المنفعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر شامل مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على ما يلائمها من التكنولوجيات المتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام لإيجاد حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

وإذ تسلم كذلك بأنه يمكن لبعض التدابير المتخذة للحد من مخاطر الكوارث أن تدعم أيضاً، في سياق إطار عمل هيوغو، التكيف مع تغير المناخ، وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال برامج الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد أهمية المضي قدماً في تطبيق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٥) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المنفعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع الوزاري المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وتناول "الحد من أخطار الكوارث في مناخ متغير"،

وإذ تلاحظ الإعلان المعنون "فلنعمل معاً في خدمة البشرية" الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وخاصة ما يتعلق منه بضرورة ضمان إدماج التدهور البيئي والتكيف مع تغير المناخ في سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من قلة منعة المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية وإلى التصدي لتلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز هذه القدرة،

وإذ تحيط علماً بحلقة العمل المقرر عقدها في بوزنان، بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن استراتيجيات إدارة المخاطر والحد منها، بما في ذلك آليات تقاسم المخاطر وتحويلها من قبيل التأمين،

وقد نظرت في توصية الأمين العام المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٤،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٦)؛

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) A/63/351.

٢ - تذكر بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣) تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية، وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، من أجل القيام بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش في أعقاب الكوارث والقيام بعمليات التأهيل؛

٣ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة فعالية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقات من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها؛

٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تنفيذًا كاملاً؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك المجتمع المدني، ومن بينه المنظمات غير الحكومية والمتطوعون والقطاع الخاص والأوساط العلمية، إلى تكثيف الجهود من أجل دعم تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتشدد على أهمية مواصلة جميع أصحاب المصلحة تعاونهم وتنسيقهم في هذا الصدد من أجل التصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٦ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة دمج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته بالكامل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء، تدابير للحد من مخاطر الكوارث على وجه السرعة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٧ - تهيب أيضاً بمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم، في الوقت المناسب وبإطراد، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي والتأهيل في أعقاب الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٨ - تسلّم بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، منها المسؤولية عن حماية الناس في إقليمها وحماية

الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٩ - **تسلم أيضا** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات وطنية ومحلية لتنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد تلك القدرات على أن تفعل ذلك؛

١٠ - **تسلم كذلك** بأهمية تنسيق أنشطة التكيف مع تغير المناخ وتدابير الحد من مخاطر الكوارث ذات الصلة، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه الاعتبارات بصورة شاملة في خطط وبرامج، منها الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي برامج العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نمواً، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المتواصلة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

١١ - **توحيب** بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما توجد، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها؛

١٢ - **تعرب عن ارتياحها** للعمل الذي يقوم به المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الذي يديره البنك الدولي باسم المشتركين فيه من الشركاء المانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة، كمبادرة مهمة لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

١٣ - **تشجع** أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على مواصلة وضع أساليب محسنة لإجراء تقييمات للمخاطر المتعددة تتناول في جملة أمور الجوانب الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث وتحليل تكاليف وفوائد إجراءات الحد من المخاطر المتخذة على جميع المستويات من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي بإمكانها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

١٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على زيادة التزامها بالتنفيذ الفعال لإطار عمل هيوغو، مستفيدة في ذلك بشكل كامل من الآليات التابعة لنظام الاستراتيجية، مثل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٦ - **ترحب** بالدورة الثانية المقبلة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بشأن موضوع "الكوارث والفقر والضعف" والتي سُسْتُغَل لبدء استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار عمل هيوغو المتوقع أن يجري في عام ٢٠١٠، وتطلب إلى الأمين العام أن يدمج معلومات عن المنتدى العالمي في تقريره المقبل؛

١٧ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وتمكين وإشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وكذلك في استراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر، وتشجع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على مواصلة النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛

١٨ - **تدرك** أهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والطلبات المتزايدة على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والحاجة إلى توفير المزيد من الموارد المستقرة القابلة للتنبؤ في الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية؛

١٩ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

٢٠ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعياً إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات غير مخصصة متعددة السنوات في أبكر وقت ممكن من العام؛

٢١ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية الحد من مخاطر الكوارث وما ستتبعه من تزايد مسؤوليات أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتطلب إلى الأمين العام أن يستكشف كافة سبل تأمين تمويل إضافي لضمان توافر موارد مالية يمكن التنبؤ بها ومستقرة لتشغيل الأمانة وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين؛

٢٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على دمج نظم الإنذار المبكر في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في أداء دورها المتمثل في تيسير تطوير نظم الإنذار المبكر؛

٢٤ - تؤكد الحاجة إلى التشجيع على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما فيها المنظمات الأهلية؛

٢٥ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٦ - تؤكد ضرورة اتباع نهج شامل للحد من أثر جميع الأخطار الطبيعية ومعالجة أوجه قلة المنعة إزاءها، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والمائية المناخية؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".